في موضوع العلاقة بين ابو العباس وم.ت.ف.». وأكد ان بلاده مستمرة في درس الادلّة التي تلقّتها من اسرائيل عن الحادث، وتدرس، ايضاً، المعلومات التي حصلت عليها في شكل مستقل. وأضاف ان الادارة ستستمر، أيضاً، في البحث في المسألة مع م.ت.ف. من خلال سفيرها في تونس، بيلّترو؛ وهي تعتبر القضية «مسألة خطرة، ولكن ليس لدينا أي روزنامة، أو جدول زمني، لما سنقرره، ولاعطاء رأينا في هذه المسألة» (**الحياة**، ١٢/٦/١٩٩٠).

وفي الاطار ذاته، قال بيكر، في شهادة الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ان لقضية الحوار الاميركي ـ الفلسطيني مضاعفات هامّة على عملية السلام، مكرراً ان واشنطن لن تسمح لسعيها الى تحقيق السلام في الشرق الاوسط بأن «يعرقل التزامها محاربة الارهاب». وعرض للتحركات الدبلوماسية الاميركية بعد حادث الانزال البحري، وقال، ان الادارة اتصلت، في ٣١ أيار (مايو) الماضي، بـ م.ت.ف. عبر سفيرها في تونس، وأعلمتها بأن الولايات المتحدة الاميركية «غاضبة من الهجوم الارهابي»، مثيرة مسألة عضوية «ابو العباس» في اللجنة التنفيذية. وأضاف، ان الادارة أبلغت الى المسؤولين الفلسطينيين «ضرورة ادانة م.ت.ف. للهجوم، بشكل واضح، لا لبس فيه، وان تتبرأ من الحادث؛ وكذلك عليها ان تتخذ خطوات تأديبية في حق ابو العباس لكي تظهر، من دون أي شك، انها لا توافق على هذا النوع من النشاطات، وانها ملتزمة تعهداتها». وتابع رواية التطورات الدبلوماسية بقوله، ان «عدداً من الحكومات الصديقة القلقة على استمرار عملية السلام عرضت المساعدة»؛ وحتى الآن، «فان ردود المنظمة العلنية والخاصة ليست كافية». لكنه أشار الى ان الحكومة الاميركية أخذت علماً ببيانات المنظمة التي تبرّأت من الحادث، لكنها «لم تدن هجوم جبهة التحرير [الفلسطينية] مباشرة، ولم تظهر أي استعداد لعزم المنظمة على اتخاذ خطوات لتأديب 'ابو العباس' الذي نظّم العملية» (**المصدر نفسه**، ١٣/٦/١٩٩٠).

ومهما يكن الأمر، فقد أعلن الرئيس الاميركي «تعليق» الحوار، الى ان تتخذ م.ت.ف. «الاجراءات اللازمة لحل المشاكل المرتبطة بالارهاب»، مشيراً، مباشرة، الى عملية الانزال البحري. وقال: «منحنا م.ت.ف. وقتاً كافياً لتسوية هذه المسألة. لكن بيان المنظمة الذي اكتفى بادانة أي هجوم يستهدف المدنيين ليس كافياً». وشدّد على «ان حجم القوة [في عملية الانزال]، والهدف الجغرافي، يشيران الى ان مدنيين كانوا مستهدفين في العملية». وأضاف: «بمجرد ان تصبح م.ت.ف. مستعدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة، سنكون على استعداد، من جانبنا، لمعاودة الحوار». واعترف بأن قراره يمكن ان يؤدي الى عودة العنف الى الشرق الاوسط؛ لكنه أعرب عن أمله في الّا يحدث ذلك، مؤكداً انه يودّ «رؤية عملية السلام تتقدّم» في المنطقة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٢١/٦/١٩٩٠).

الّا ان السؤال الذي كان مطروحاً في العاصمة الاميركية، في ضوء قرار التعليق وتبريراته، هو لماذا تحركت الادارة بهذه السرعة، وهي تعلم جيداً ان تعليق الحوار مع المنظمة لن يساعد الجهود الرامية الى حل النزاع؟ الجواب الرسمي عن هذا السؤال جاء على لسان الرئيس بوش، عندما أعلن قراره، وهو ان م.ت.ف. لم تدن بصورة مباشرة عملية الانزال البحري، ولم تتخذ الاجراءات الضرورية لـ «تأديب» المسؤول عن هذه العملية. وبمعنى آخر، فان وجهة النظر الاميركية ارتكزت على ان عودة الحوار مع م.ت.ف. مرتبطة بتنفيذ هذين الشرطين (انظر، على سبيل المثال، افتتاحية **الواشنطن بوست**، ٢٢/٦/١٩٩٠).

لكن الاوساط السياسية المطلعة تحدثت عن أسباب أخرى، سمّاها الخبير في شؤون المنطقة، وليام كوانت، بـ «البعد الداخلي»، وهي ان الادارة حاولت، بالقرار الذي اتخذته، تفادي تحرك الكونغرس نحو قطع الحوار، نهائياً، مع المنظمة؛ وبالتالي، تحوّلت قضية الحوار الى «مسألة داخلية ذات أبعاد ونتائج على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٢/٦/١٩٩٠). وأضافت الاوساط نفسها، ان حسابات الرئيس الاميركي، ووزير خارجيته، كانت ان لا محالة من تعليق الحوار، ما دامت واشنطن لم تتلقّ الرد المطلوب من المنظمة. وكان عليهما اتخاذ القرار قبل ان يجبرهما اعضاء الكونغرس، المؤيدون لاسرائيل، على ذلك؛ وبالتالي تفادت الادارة